

المصدر:

التاريخ:

قراءة أولية في مشروع "غزة- أريحا أولا"

الجدل الدائر منطقي لأن هذا هو الحال مع المشاريع والخطوات الكبيرة في التاريخ

المدينة: مركز الدراسات والبحوث/ شعيب عبدالفتاح

اصيب الشارع العربى وليس الفلسطينى فقط بنمشة بالغة ونهول عميق اثر الاعلان الرسمى من قبل منظمة التحرير الفلسطينية واسرائيل عن اتفاقهما على مشروع "غزة- أريحا أولا" واختلفت الاراء وتباينت المواقف حول هذا المشروع فانقسم هذا الشارع الندهش بين مؤيد ومعارض اليس هذا فحسب بل تباينت درجات التأييد كما تباينت درجات المعارضة ويمكن القول ان هذه المشاعر هي نفسها التى عاشها الشارع العربى بعد زيارة الرئيس المصرى الراحل انور السادات لثل ابيب وتصل درجة التشابه الى ان بعض المعارضين الفلسطينيين توعدوا ياسر عرفات بنفس مصير السادات!!

طبيعة المشاريع المصيرية

تعود اسباب هذه المشاعر فى الاساس الى عناصر كثيرة اهمها مصيرية المشروع نفسه فيجب الاقرار اولا ان تلك طبيعة المشاريع التاريخية والمصيرية التى تحدد مصالح الامم والشعوب بمعنى اخر انها مشاريع لا تخص القلتين عليها من سلسة وافراد فقط بل تهم حياة ومعيشة ومستقبل شعوب دول ومناطق بأكملها.. ثانيا ان طبيعة المشاريع السلمية لا يمكن لها ان تحظى باجماع شعبى اى انها لا ترضى الشعوب بنسبة مئة بالمائة لان المشروع السلمى من طبيعة ارضاء الطرفين بعد تنازل كل طرف عن جزءا من مطالبه وشيء من ارادته والعمل الوحيد القادر على ارضاء الشعوب بصورة جماعية هو الحرب والانتصار العسكرى الحاسم والكامل على الخصم.

وعلى هذا نجد مشروع "غزة- أريحا أولا" يتمتع بالخاصتين السابقتين اى للمصيرية والسلمية فغنى عن الذكر ان نكبة فلسطين ليست نكبة الفلسطينيين وحدهم بل نكبة العرب والسلمين جميعا، وهى قضية تلك الشعوب منذ نصف قرن من الزمان قامت فيه اكثر من 5 حروب دامية وتشرت شعوب واحتلت اراض وانتهكت مقدسات وتوقفت مشاريع التنمية واخرها من للناسى الانسانية والبشرية التى شهدتها منطقة الشرق الاوسط طيلة هذا النصف من القرن. فمن الطبيعى ان يصاب الشارع العربى بهذا النهول وبهذا الانقسام ايضا هو مشروع تحقق عن طريق المفاوضات اى انه لن يرضى الشعب الفلسطينى ولا الشعب الاسرائيلى بصورة جماعية لان هناك تنازلا من الطرفين وايضا مكاسب للطرفين.

عنصر المفاجأة

ومن اسباب اجتياح هذه المشاعر للشارع العربى ايضا بسبب مشروع غزة- أريحا اولا هو ان الاتفاق على المشروع جاء بصورة مباغته ليس لرجل الشارع العادى فحسب بل لكثير ومعظم صناع السياسة العربية وايضا لاغلبية

الأعضاء الفاعلين في منظمة التحرير الفلسطينية نفسها حيث نجحت المنظمة واسرائيل في الحفاظ على سرية المفاوضات بينهما والتي جرت في أواسط عاصمة النرويج إحدى البلاد الأوروبية الاسكندنافية وتحت الاشراف المباشر لوزير الخارجية النرويجي وقد استمرت هذه المفاوضات السرية تحت الصقيع الاسكندنافي ١٨ شهرا تمخضت عن ١٤ جولة اي أكثر من الجولات الثنائية العلنية التي تجرى في واشنطن حيث حققت ١١ جولة في ٢٢ شهرا ويمكن القول ان اول من سقطت عليه المفاجأة هو الوفد الفلسطيني المفاوض نفسه الذي فوجيء بهذا المشروع في الورقة التي سلمتها منظمة التحرير الفلسطينية لوارن كريستوفر وزير خارجية الولايات المتحدة اثناء جولته الاخيرة في المنطقة وقد تضمنت هذه الورقة مشروع "غزة- اريحا اولا" مما دعا ثلاثة من أعضاء الوفد تقديم استقالتهم واعتراضهم على ان يقوموا بدور ساعي البريد فقط.

وعلى الجانب العربي اعربت كل من سوريا والاردن ولبنان عن دهشتها من مفاجأة هذا المشروع واعترافهم جميعا ان المنظمة لم تتشاور مع اي منهم اثناء الاعداد السري له، بل ان لبنان وعلى لسان الرئيس الياس الهراوي ووزير الخارجية فارس بويز كانت أكثر الاطراف العربية التي استنكرت فجائية المشروع.

قراءة أولية للمشروع

وبعيدا عن مشاعر الامل والاحباط وغيرها من المشاعر التي تجتاح الشارع العربي ومن خلال قراءة أولية ومبينة لبنود الاتفاق يمكن استنتاج ما يلي: أولا: ان اتفاق غزة- اريحا اولا هو اتفاق تاريخي ومحوري يدخل بالمنطقة العربية منعطفًا سياسيا واقتصاديا جديدا، ولا تعني التاريخية هنا الايجابية المطلقة ولكنها تعني ان الاتفاق سيكون له تداعيات كثيرة وخطيرة على مستقبل وامن المنطقة سواء بالايجاب او السلب.

ثانيا: يقع الاتفاق في ٢٢ بندا تمت صياغتها بصورة محكمة ودلالات تحمل أكثر من تفسير منها ما يجنب للتفاؤل ومنها ما ينذر بالتشاؤم وذلك حسب نوعية ونتيجة هذه التفسيرات المختلفة.

ثالثا: بالنظر الى عنوان واسم المشروع نجده "غزة- اريحا اولا" اي ان هناك ثانيا وثالثا... الخ حتى نصل الى اخيرا.

رابعا: ينص الاتفاق على اجراء انتخابات ضمن فترة لا تتعدى ٩ اشهر بعد دخول المبادئ حيز التنفيذ وسوف يدخل هذا الاعلان حيز التنفيذ بعد شهر من توقيعه وتهدف الانتخابات الى تشكيل السلطة الفلسطينية الانتقالية وهي "المجلس" في غزة والضفة الغربية.

خامسا: تكون مهمة السلطة الانتقالية اي المجلس بعد انتخابه لمدة ٥ سنوات فقط بعدها يكون الحل النهائي القائم على قرارى مجلس الامن الدولي ٢٤٢ و ٣٣٨ وذلك طبقا للبند الاول من الاتفاق معنى ذلك وحسب التفسير العربي لهذين القرارين هو تحقيق الحقوق المشروعة والشرعية والعدالة للشعب الفلسطيني وهذا ما نصت عليه ايضا الفقرة الثالثة من البند الاول صحيح ان الاتفاق لم يذكر صراحة الدولة الفلسطينية او حق تقرير المصير لكن هذه القرارات الدولية التي سند عليها المشروع تنص على ذلك اضافة الى اعتراف المشروع نفسه في الفقرة السابقة ذكرها على "الاعتراف بالحقوق الشرعية والمطالب العادلة للشعب الفلسطيني".

سادسا: حظى الجانب الاقتصادى فى المشروع بأهمية كبيرة حيث نصت الفقرة الثانية من البند السادس على "ترويج التطوير الاقتصادى لقطاع غزة ومنطقة اريحا" ونصت الفقرة الرابعة من نفس البند على "من أجل مساعدة المجلس على تشجيع النمو الاقتصادى حال انشائه سيشكل المجلس ضمن امور اخرى سلطة كهرباء فلسطينية، سلطة ميناء بحرى فى غزة، بنك تنمية فلسطينى هيئة تشجيع صادرات فلسطينية وسلطة اراض فلسطينية وسلطة ادارة مياه فلسطينية واى سلطات يتفق عليها وفقا للاتفاقية الانتقالية التى ستحدد صلاحيتها ومسؤوليتها" كما نص البند الحادى عشر كله على التعاون الاقتصادى بين الجانبين حيث نص على "اعتراف بالمنفعة المتبادلة للتعاون بتشجيع تطوير الضفة الغربية وقطاع غزة واسرائيل وفور دخول اعلان المبادئ هذا حيز التنفيذ سيتم تشكيل لجنة تعاون اقتصادية فلسطينية اسرائيلية من أجل تطوير وتطبيق - ضمن روح تعاونية - البرامج المشار اليها فى البروتوكولات المرفقة كالملاحق الثالث والملاحق الرابع."

وفى طرح اوسع لهذا التعاون الاقتصادى البند السادس على ان "ينظر الطرفان الى مجموعات عمل الحادثات المتعددة الاطراف كادارة ملائمة لترويج (خطة مارشال) برامج اقليمية وبرامج اخرى تشتمل على برامج خاصة للضفة الغربية وقطاع غزة كما هو مشار اليه فى البروتوكول المرفق كالملاحق رقم اربعة."

سابعا: لم ينص المشروع صراحة على عودة القدس للسيادة الفلسطينية وتلك اكبر ما يأخذ على المشروع من طرف المعارضين ولكن الاتفاق نص على ان امر مفاوضات الوضع النهائى ستنتقل فى اقرب وقت ممكن على الا يتعدى ذلك بداية السنة الثالثة للفترة الانتقالية بين حكومة اسرائيل وممثل الشعب الفلسطينى "اى المجلس" وذلك حسب الفقرة الثانية من البند الخامس واعترف المشروع فى الفقرة الثالثة النهائى ستعطى قضايا متبقية تشمل القدس واللاجئين والمستوطنات والترتيبات الامنية والحدود والعلاقات والتعاون مع جيران آخرين وقضايا اخرى ذات اهمية مشتركة. ومعنى ذلك ان القدس وبقيّة القضايا الخلافية الكبرى سيبدأ التفاوض عليها بعد سنتين من بداية الفترة الانتقالية وهذا نفسه ما جاء فى مبادئ مدريد والتى وافقت عليها معظم الفصائل الفلسطينية وجميع الاطراف العربية وهى ان هناك فترة انتقالية ثم بعدها مفاوضات للحل النهائى. المستقبل

وفى النهاية يمكن رصد بعض النقاط الهامة بل والخطيرة على الصورة فى المستقبل بعد اقرار هذا المشروع وهى:

اولا: لا داعى للطعن فى سرية المفاوضات الفلسطينية الاسرائيلية خاصة من بعض الجوانب العربية لانه ومن المعروف للجميع ان كل الاطراف العربية ذات الصلة تفاوضت مع اسرائيل سرا وبعبدا عن شعوبها وذلك من اول نكبة فلسطينية وحتى الان وكانت المفاوضات السرية هذه على اعل المستويات القيادية!!

ثانياً: ان انقسام الشارع العربي والشارع الفلسطيني لا يجب باى حال من الاحوال ان يتعدى الاختلاف فى الراى والمناقشة الى ما هو ابعد من ذلك من حروب ومعارك دموية بين ابناء الشعب الواحد والامة الواحدة فمن المستحيل ان تنتهى حروبنا مع اسرائيل لتبدأ حروبنا مع انفسنا وى جهة لو فصيل يشارك او تسبب فى ذلك فلن يرحمه التاريخ الفلسطيني ابداً.

ثالثاً: ان النظام العراقى هو اخر من يتحدث عن رفضه للمشاريع السلمية فى المنطقة فهو اصلاً نظام غير معترف به لا من شعبه او من الشعوب العربية واذا كان هناك فرضاً تنازلات فى اتفاق غزة اريحا اولاً فهذا النظام هو اول اسباب هذا التنازل بما اقدم عليه من تشنيت للامة العربية وتبديد لمقدراتها الاقتصادية والعسكرية.

رابعاً: ان الامة العربية والشعب الفلسطيني هما احوج ما يكونان فى هذا الوقت الى الاتفاق والوحدة وعدم التناصر لان الجميع مقبل على منعطف خطير سيرسم ملامح وشكل المنطقة بصورة جديدة اما سلبية او ايجابية هذه الملامح فسوف يحددها الموقف الفلسطينى والعربى.

خامساً: على الجميع ان يتذكروا التشنيت العربى بعد زيارة السادات لتل ابيب وما اعقبه ذلك من مشاكل وماس كثيرة اهمها تقلص المطالب العربية الى ربع ما كان معروضاً فى وقت من الاوقات. فلا بد من الاستفادة بالتجربة السابقة بل ومن السوابق التاريخية الكثيرة التى تثبت ان الرفض العربى والتمزق العربى ليسا لهما نتيجة سوى ضياع الحق العربى وضياع